

أثر ادمان المخدرات على السلام الاجتماعي: دراسة حالة المدمنين بمدينة الجنينة - السودان

[The impact of addiction on the social peace: Case study of addicts in El Geneina City - Sudan]

Ahmed Mohammad Gango Omer¹, Hassan Abdullah Khater Abdul Qadir², and Elyas Abdalla Khalil Aboo³

¹Department of Educational Psychology,
Zalingei University, Faculty of Education,
El Geneina City, West Darfur State, Sudan

²Department of Psychology,
National Ribat University, College of Graduate Studies
Khartoum City, Khartoum State, Sudan

³Zalingei University, College of Graduate Studies and Research, Unit Peace Studies, Sudan

Copyright © 2017 ISSR Journals. This is an open access article distributed under the **Creative Commons Attribution License**, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

ABSTRACT: The study aimed to discuss the issue of addiction and impact of abuse on social peace, researcher has used the descriptive and analytical approach, the study sample consisted of (100) inhabitant of El Geneina, as the researcher used to measure the scale effects of drug abuse on social peace, data were analyzed using software (SPSS) using a computer. The result of the study there is a negative correlation between drug abuse and social peace, (and this means that the greater the prevalence of drug use less social peace) study and reached a number of recommendations, the most important, the establishment of centers for the rehabilitation of addicts mandate and border control and attention to monitoring to prevent drugs entering through neighboring countries.

KEYWORDS: Addiction, Impact, Abuse, social peace, El Geneina, Sudan.

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر ادمان المخدرات على السلام الاجتماعي لدى عينة من سكان ولاية غرب دارفور، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (100) فرد من سكان مدينة الجنينة، كما استخدم الباحث مقياس قياس آثار تعاطي المخدرات على السلام الاجتماعي، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) باستخدام الحاسوب. وكانت نتيجة الدراسة توجد علاقة ارتباطية سالبة بين تعاطي المخدرات والسلام الاجتماعي، (وهذا يعني انه كلما زاد انتشار وتعاطي المخدرات قل السلام الاجتماعي) وتوصلت الدراسة الى عدد من التوصيات اهمها، انشاء مراكز لتأهيل المدمنين بالولاية و ضبط الحدود والاهتمام بالمراقبة لمنع دخول المخدرات عبر الدول المجاورة .

كلمات دلالية: ادمان، مخدرات، السلام الاجتماعي، الجنينة، السودان.

مقدمة:

المخدرات من اكبر التحديات التي تواجهها المجتمعات وقد اصبح من الواجب علي مكونات المجتمع العمل في كل المواقع من اجل مكافحتها ، لذلك علي الباحثين الدور الاكبر في تقصي اسباب ودواعي انتشار المخدرات ونشر الوعي بين الناس بمخاطرها لذلك تاتي هذه الدراسة للوقوف اثار المخدرات علي السلام الاجتماعي ومما سبق يمكن القول، بأنه بات لزاماً على المجتمع أن يبذل الجهود التي ترمي إلى تطوير البدائل الاجتماعية التي تعوّض عن السلوك الإدماني وتوعية الناس بفائدة الصحة وتقدير قيمتها الفعلية حتى يستطيع أن يستفيد من الأموال الضخمة التي ينفقها في مكافحة المخدرات وعلاج المدمنين من أبنائه. والبحث الحالي يسعى الي دراسة الآثار المترتبة على تعاطي المخدرات على السلام الاجتماعي.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية تتركز في ان البحث الحالي يمثل اضافة لما تم من بحوث في مجال المخدرات ، وهو يوفر عدد من البيانات حول ظاهرة المخدرات بولاية غرب دارفور الحدودية.

الأهمية التطبيقية وتنبع من ان البحث يمكن تطبيق لمعالجة مشكلة المخدرات بمنطقة الدراسة ، كما يمكن ان تطبق نتائجه علي البنات المشابهة.

3-1 أهداف الدراسة:

يهدف البحث الي التعرف علي اثر المخدرات علي السلام الاجتماعي بولاية غرب دارفور-غرب السودان.

4-1 فرضية الدراسة:

توجد علاقة ارتباطية سالبة بين تعاطي المخدرات والسلام الاجتماعي.

5-1 حدود البحث:

تقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

1- الحدود البشرية: الشباب في محلية الجنيبة الواقع في الفئات العمرية من (18) عاماً فما فوق.

2- الحدود الجغرافية: محلية الجنيبة.

3- الحدود الزمنية: 2013 - 2014

6-1 أدوات الدراسة:

1- استبانة للبيانات الأولية من تصميم الباحث.

3- استبيان قياس اثر المخدرات علي السلام الاجتماعي.

7-1 منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لانه الانسب لموضوع الدراسة الحالية

1- تعريف اللغة للمخدر:

جاء في قواميس اللغة المختلفة شرح وافر لمعنى كلمة (مخدر) المشتقة أصلاً من كلمة (خَدَرَ)، وانحصر في مجمله، وبشكل عام –وفيما يخصنا في هذا البحث- أن المخدر هو كلما يؤدي إلى الفتور والكسل والاسترخاء والضعف والنعاس والثقل في الأعضاء، ويمنع الألم كثيراً، أو قليلاً، وهي كلمة تطلق في اللغة على الأفيون خاصة لأنه هو المادة الأكثر تواجداً منذ القدم، لكنها بالطبع أصبحت تطلق، في أيامنا هذه، على كل المخدرات المشتقة من الأفيون أو المشابهة له في تأثيرها. ويمكن الرجوع إلى قواميس اللغة لمن يريد الاستزادة.

ومن التمعن في هذا التعريف نلاحظ أن المنبهات لا تدخل ضمن المخدرات حسب مفهوم اللغة للمخدر، مع أنها من الناحية القانونية، تعتبر من المخدرات الهامة، كالكوكاين مثلاً¹.

2- تعريف القانون للمخدر:

لا يوجد تعريف قانوني واضح للمخدرات، بل يعتبر القانون أن المخدرات، مواد ومركبات، تسبب الإدمان وتضرر بالإنسان، صنفها واضعو القوانين في جداول خاصة حسب قوانين بلادهم، أي أن هناك جداول خاصة في كل دولة تحدد المواد المخدرة الممنوعة والمواد المسموحة، وهذا يعني أنه لا يوجد تعريف دولي موحد لكل المخدرات، فيما هو مخدر في بلد ما قد لا يعتبر مخدراً في بلد آخر².

أسباب مشكلة المخدرات:

ساهم الإنسان نفسه في خلق المخدرات، منذ وجوده، وشارك في تنوع مشكلاتها على مر العصور. فقبل الاختراعات والاكتشافات الطبية، لجأ الإنسان إلى استعمال الأعشاب المخدرة لمعالجة آلامه، وهو على حق، لوضع حد لآلامه أو التخفيف عنها، لغرض تجنب الموت المحتم في بعض الحالات.

¹ رجاء محمود أبو علام : مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية ، ط3 ، دار النشر للجامعات ، مصر ، 2001م، ص17.

² / المرجع السابق ، ص12.

فاستعمال الأعشاب المخدرة قديماً كان أمراً مقبولاً، "يُختار أهون الشرين". وكان تناولها بين الناس، عند الضرورة، يعتبر من قبيل الالتزام الاجتماعي والتكافل الإنساني لدرء أخطار الأمراض، أي دون مقابل مادي أو أي نوع من أنواع التجارة.

إلا أن استعمال تلك الأعشاب، ومنها نبتة الخشخاش، التي يستخرج منها الأفيون والتي يعود أصلها إلى حوالي 700 عاماً، وظهور زراعة الحشيش في أجزاء مختلفة من العالم، أصبحت ظاهرة مستهجنة وغير مألوفة، لدي بعض المجتمعات في عالم اليوم، بعد أن ظهرت العقاقير الطبية الحديثة، حسب أحدث الاختراعات والاكتشافات الطبية.

وبعبارة أخرى، كانت الغاية أو الغرض من استعمال المخدرات قديماً، هي معالجة الآلام، ووسيلتها الوحيدة كانت تلك الأعشاب، ولهذا كان الأمر مقبولاً وغير مستهجن من قبل المجتمع، "فالغاية تبرر الوسيلة، كما هو معروف".

فتحريف تلك الغاية وجعلها في مسار طريق آخر واستخدام نفس الوسيلة، هي التي أدت إلى تعقيد الوسيلة نفسها وإحاطتها بمشكلات متعددة ومختلفة، ولكن ما هي أسباب تحريف الغاية أو استعمال المخدرات؟³.

طرق مكافحة المخدرات:

ليس من الغرابة مساهمة طرق مكافحة نفسها في انتشار المخدرات والتعامل بها والإدمان عليها. فمن الملاحظ أن كافة طرق المكافحة تتضمن، في معظم عملياتها، نواحي القسوة والعنف وتطبيق العقوبات المختلفة، على كافة الأفراد المعنيين بأمر المخدرات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا تتضمن جزءاً يسيراً من طرق المكافحة لكل حالة منفردة، إلا ما يتعلق بحالة الأشخاص المدمنين من الناحية الطبية البحتة، كما أنها لا تتضمن طرق الوقاية الإعلامية لمجموع أفراد المجتمع المبنية على القناعة الشخصية، إلا عرضاً وبشكل متقطع، وليس مستمر، في بعض وسائل الإعلام.

ليس القصد من ذلك إلغاء وسائل المكافحة كلياً وخاصة العقوبات الصارمة ومنها الإعدام بالنسبة للأفراد المروجين والمتاجرين "بلحوم" البشر وليس بالنسبة للمدمنين الذين تعرضوا خطأ لآفة المخدرات كالأطفال والشباب خاصة، بل أن بقاؤها ضروري لحماية المجتمع. إنما المقصود هو أن طرق المكافحة يجب أن تضع الأفراد المعنيين بأمر المخدرات أمام خيارين فقط، وهما خيار الاستمرار في طريق المخدرات وخيار تحمل العقوبات مهما كان نوعها ثم الاستمرار كذلك في نفس الطريق "عدا حالة الإعدام طبعاً" في الوقت الذي يستبعد فيه الخيار السليم والحل المنطقي والمعقول وهو الإقلاع نهائياً عن أمر المخدرات، وذلك في حالة التعرض لإجراءات التوعية المقنعة والشاملة بواسطة الإعلام ووسائله المختلفة وغيرها.

إن التوعية الشخصية هي من أحسن أنواع المكافحة، بل هي النوع الأول والمهم من كافة الطرق الأخرى، باعتبارها حجر الأساس في الوقاية، لأنها تخاطب عقل الإنسان "الحكيم أو العاقل أو المخ الكبير" وتعمل على إقناعه وإثارة جوانحه، وبالرغم من أنها تتصف بالبطء إلا أن نتائجها الإيجابية عالية وأكيدة إلى حد بعيد.

أما المكافحة القسرية فإنها لا تخاطب عقل الإنسان، بل تتجه نحو جسمه "قد يتحمل كثيراً إزاء المادة!"، أو نحو مركزه الاجتماعي "قد لا يهيمه ذلك لأن الصفة مرحة!"، كما تعتمد على رقابة الفرد المعني بالمخدرات والترقب لحركاته، وقد يكون أسلوبها سريعاً وسهلاً "بالقبض على الأفراد فقط وليس لإقناعهم بالعدول عن المخدرات"، إلا أن نتائجها ليست إيجابية، إن لم تكن ذات ردود فعل معاكسة، باعتبار أن الداء لم يستأصل من جذوره بل عولج من سطوحه

آثار المخدرات:

تختلف آثار المخدرات حسب اختلاف أنواعها، وتتصف جميعها بصفة واحدة وهي النتيجة السلبية التي تفرزها في حياة الشخص الذي يتناول أي نوع من المخدرات، حتى ولو لمرة واحدة فقط، وفي حياة عائلته وأقربائه وأصدقائه، وبالتالي في حياة المجتمع ككل.

ومن الممكن تناول تلك الآثار السالبة بالنسبة للفرد المتعاطي لها "شخصية ذاتية" وبالنسبة لحياته المهنية ثم العائلية وأخيراً ردود فعلها على المجتمع والبلاد.

أولاً : الآثار الشخصية – الذاتية للمخدرات:

تدور الآثار السلبية لتناول المخدرات على ذات الشخص نفسه وشخصيته الاجتماعية بشكل رئيسي، ويكون سبباً في خلق الآثار السلبية الأخرى على عمله وعائلته ومجتمعه وبلاده، وبل وعلى غيره من المجتمعات الأخرى، حين حصول الاتصال لأي سبب كان، ومن تلك الآثار الشخصية الذاتية، يمكن ذكر ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر، بالنظر لكثرتها واختلافها من حالة لأخرى⁴.

1- الاضطرابات العقلية Mental Disorders :

وهي حالات تبدأ بالاكتئاب النفسي والشعور بالضيق والقلق النفسي التي قد تتحول إلى حالات عقلية خطيرة كالهوس والسيكوبات، إذا لم تكتشف أسبابها وتعالج في حينه.

وتندرج تحت مجموعة الاضطرابات العقلية حالي المصاب Neurosis والذهان Psychosis.

فالأشخاص المصابون بمرض العصب العقلي بسبب المخدرات، يتصفون بسهولة إثارتهم بأية حركة وبأي كلام من الغير، وخاصة من الوالدين ومن الأقرباء والأصدقاء، حيث يفقد الثقة فيهم، كما يتصفون أيضاً بشرود الذهن والتردد في الكلام والمواقف واتخاذ القرارات الأنانية، ورفض النصائح والإرشادات الطبية والاجتماعية والنفسية، إضافة إلى كثرة الحركات وعدم الاستقرار في مكان ما، سواء بالجلوس أو النوم وكثرة الكلام غير المنطقي أحياناً، ثم تكرار الأسئلة حول موضوع ما بسبب النسيان الآتي... الخ.

³/ لواء شرطة/ كمال عمر بابكر : معاً لنكتشف مخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية، الخرطوم، ص11..

⁴ / لواء شرطة/ كمال عمر بابكر، مرجع سابق، ص23.

2- إصابة المخ بشلل دائم أو وقي :

تحدثت هذه الحالة بشكل خاص حينما يتناول الفرد مرة واحدة نوعاً معيناً من أخطر أنواع المخدرات ، والمعروف باختصار باللغة الإنجليزية LSD ، أو إذا استمر في تناوله. إن الآثار السلبية هنا تظهر حالاً ، حيث يصاب الفرد بعد وقت قصير من الشعور "بالنشوة العابرة" بانقباض شديد وإنهاك جسمي وانهيار الذاكرة والشروود الذهني وآلام في الرأس والمفاصل⁵.

وتبقى هذه الأعراض فترة قصيرة يتخللها شعور بالذنب "بالنسبة لبعض الأفراد"، بل وتصميم على عدم العودة نهائياً ، ولكن بعد فوات الأوان ، في كثير من الحالات التي لم تتم معالجتها حالاً ، بمراجعة الطبيب المختص وإتباع العلاجات المناسبة ، وخاصة الامتناع عن تناول أي نوع من أنواع المخدرات الأخرى ، أو الكحول أو حتى التدخين ، لعدم ملاءمتها مع آثار المخدر المذكور. وقد يطول العلاج لعدة أشهر ، واحتمال الشفاء كبير إذا لم يعد الشخص إلى تناول المخدرات طول حياته.

أما إذا تمت المعالجة بأسرع وقت ممكن فالآثار السلبية تكون وخيمة ، حيث يتأثر جزء من الدماغ وقد يؤدي إلى حزن دائم أو متقطع ، وفي هذه الحالة الأخيرة تكون تصرفات الفرد اعتيادية في معظم الأوقات ولكن يتخللها سلوك شاذ، سواء بالكلام كالهذيان وكثرة الأسئلة غير المناسبة وتكرارها واتهام الآخرين بأمور لا صحة لها. وتكون نبرات الصوت قاسية والحركات عنيفة. أو قد يكون السلوك الشاذ بالاعتداء على الآخرين بالضرب أو الجرح أو حتى التهديد بالقتل أو القتل فعلاً. وفي فترة الصحة والسلوك العادي يبدأ بإبداء الندم أو الاعتذار أو حتى البكاء وإبداء الأسى على تصرفاته السابقة⁶.

الدراسات السابقة

1- دراسة عبد اللطيف (1990م) : عنوان الدراسة:

التحقيق السيكودينامي لسيكولوجية مدمني المخدرات. أهداف الدراسة:

شملت الدراسة مجموعة من متعاطي الكحول والحشيش وغير المتعاطين، وذلك لمعرفة الفروقات بين المجموعتين. العينة:

تكونت الدراسة على عينة مقسمة إلى مجموعات تضم غير المتعاطين ومتعاطي الحشيش ومتعاطي الكحول، بلغ عددهم (90) فرداً.

أدوات الدراسة:

استخدم الباحث مجموعة من المقاييس الآتية:

1. اختبار تفهم الموضوع.
2. المقابلة الإكلينيكية.
3. مقاييس الإكتئاب.
4. مقياس الجنسية المثلية.

أهم نتائج الدراسة:

1. أوضحت الدراسة أن مدمني الحشيش والكحول، يعانون من الهوس بدرجة أكبر من غير المتعاطين.
2. أبرزت الدراسة أنه لا وجود للجنسية المثلية بين المدمنين كما يدعي (Knight) وغيره من الباحثين.

2- دراسة صبري (1990م) :

عنوان الدراسة:

الإدمان لدى الشباب.

المكان:

جامعة عين شمس، مصر.

⁵ بدوي طه بدوي ، مرجع سابق ، ص38.

⁶ الزراد ، مرجع سابق ، ص11.

أهداف الدراسة:

إهتمت الدراسة بمعرفة الأسباب المؤدية للإدمان.

العينة:

تكونت عينة الدراسة من عدد (60) مدمناً للهروين.

أدوات الدراسة:

استخدم الباحث الأدوات الآتية:

1. الملاحظة.
2. المقابلة.
3. مقياس الشخصية متعدد الأوجه.
4. مقياس إدراك الأبناء لمعاملة الآباء.

أهم نتائج الدراسة:

1. أن 85% من جملة الأسباب المؤدية للإدمان على المخدرات، يتمثل في قرناء السوء.
2. تعاطي المدمنين للمخدر سببه الرغبة في الحصول على قوة بدنية وقوة جنسية.
3. أوضحت الدراسة أن المدمنين يعانون من الإنطواء والإكتئاب والهوس الخفيف.
4. كما تشير الدراسة إلى أن التنشئة الاجتماعية غير السوية لدى المدمنين، ربما كانت سبباً للإدمان.

3- دراسة تيريل هولاند (1988م):

عنوان الدراسة:

أبعاد وأنواع وارتباطات الشخصية في سوء استخدام المخدرات وسط المدمنين.

المكان:

إصلاحية كاليفورنيا للرجال بالولايات المتحدة الأمريكية.

أهداف الدراسة:

قياس الظواهر على عينة من السجناء من مدمني المخدرات.

العينة:

تكونت عينة الدراسة من (415) سجيناً من مدمني المخدرات.

أدوات الدراسة:

استخدم الباحث الأدوات الآتية:

1. الملاحظة.
2. المقابلة.
3. استخدام القياس.

أهم نتائج الدراسة:

1. أن السجناء الذين يستخدمون ولا يتعاطون المخدرات أو الحشيش لا تظهر عليهم أعراض اهتزاز الشخصية.
2. يتضح نقصان مكونات الشخصية السوية عند السجناء الذين يتعاطون المخدرات، لعدم التجانس الاجتماعي والكرب الذاتي والتفكير المشوش.

4- دراسة بيتر آي ناشان (1988م):

عنوان الدراسة:

الشخصية المدمنة هي سلوك الشخص.

المكان:

جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

أهداف الدراسة:

معرفة سلوك الشخصية المدمنة.

العينة:

أجرى هذا الباحث الدراسة على عينة مكونة من (210) فرداً من المدمنين.

أدوات الدراسة:

1. الملاحظة.
2. المقابلة.
3. مقياس الشخصية متعددة الأوجه.

أهم نتائج الدراسة:

1. عدم وجود شواهد تؤيد وجود نوع الشخصية الإدمانية.
2. أن السلوك الاجتماعي، مدعاة لتعاطي المخدرات.
3. كلما كان الآباء مدمنين، فإن أبناءهم معرضون للإدمان من غيرهم.
4. أن الطابع الغالب للمدمنين هو الإصابة بالكآبة.

5- دراسة ليزا انجلين Liza Angelin (1992م):

عنوان الدراسة:

الارتباطات الذاتية لمشكلة مدمني الكحول والمخدرات.

أهداف الدراسة:

معرفة التباينات بين متعاطي الكحول والمخدرات.

العينة:

تكونت عينة الدراسة من (165) مجابواً أعمارهم (24) عاماً.

أدوات الدراسة:

استخدم الباحث الأدوات الآتية:

1. المقابلة.
2. الملاحظة.

أهم نتائج الدراسة:

1. سيطرة الكبار على المراهقين أحد أسباب تعاطيهم المخدرات.

2. أن 80% من العينة ذكرت سهولة توفر المخدر والحصول عليه سبب في الإدمان على المخدرات.
3. الآثار السالبة لبعض الأحداث كان عاملاً مشجعاً لهم على تعاطي المخدرات.
4. كما ذكر 80% من العينة أن الذي شجعهم على التعاطي هو الأحوال الأسرية.

السلام الاجتماعي

مفهوم السلام الاجتماعي :

يُعد السلام في مقدمة القيم الإنسانية الرفيعة. وهناك العديد من الأقوال المتواترة في هذا الخصوص، التي شاعت في أعمال الفلاسفة، والباحثين، والشعراء والأدباء. تمجد جميعها في السلام، وتجعل منه قيمة أساسية ومحورية في الحياة. ومثله مثل غيره من المفاهيم، يحتاج السلام إلى تعريف محدد⁷.

معنى السلام:

هناك اتجاهان للنظر - بصفة عامة - إلى مفهوم "السلام" :

1. السلام في أبسط تعريفاته - هو "غياب الخلاف، العنف، الحرب، هذه نظرة شائعة في العديد من الكتابات، والتي لها جذور في الحضارة اليونانية القديمة، وامتدت في التاريخ الإنساني المسيحي. ويتبنى دعاة السلام هذا التعريف لمفهوم السلام. ويرى الباحثون في مجال العلاقات الدولية أن السلام يعني غياب الحرب، ووجود الحرب لا يعني وجود السلام. وفي المجتمعات الإنسانية يعني السلام غياب كل ما له علاقة بالعنف، مثل الجرائم الكبرى المنظمة كالإرهاب، أو النزاعات العرقية أو الدينية أو الطائفية أو المناطقية (أي تلك التي تنشأ بين مناطق جغرافية في مواجهة مناطق أخرى داخل إقليم الدولة ذاته). وعادة ما تعود أسباب النزاعات المناطقية إلى اعتبارات اقتصادية (مثل الصراع على الثروات الطبيعية كما هو الأمر في العديد من بلدان أفريقيا)، أو سياسية (مثل احتكار مناطق جغرافية معينة للسلطة السياسية مثلما هو النزاع الجاري حالياً في دارفور) أو عرقية (مثل النزاعات بين الأعراق المختلفة التي تقطن مناطق جغرافية في مواجهة بعضها بعضاً كما كان الحال حتى وقت قريب في الصراع بين شمال وجنوب السودان.
2. السلام هو "الاتفاق، الانسجام، الهدوء...". وفق هذا التعريف فإن السلام - عكس التعريف السابق - لا يعني غياب العنف بكافة أشكاله، ولكنه يعني صفات إيجابية مرغوبة في ذاتها مثل الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق، الرغبة في تحقيق الانسجام في العلاقات بين البشر، سيادة حالة من الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة... هكذا. السلام - إذن - هو حالة إيجابية في ذاتها (الاستقرار والهدوء مثلاً)، أكثر من كونه غياباً لحالة سلبية مرفوضة (العنف، الحرب، القتل مثلاً). يفتح هذا التعريف المجال أمام التفكير في مستويات مختلفة للتعامل مع مفهوم "السلام". هناك سلام بين دول، وهناك سلام بين جماعات بشرية، وهناك سلام في داخل الأسرة، وهناك سلام بين المرء وذاته⁸.

معنى السلام الاجتماعي:

انطلاقاً من معنى السلام بصفة عامة، والذي إما يُعرف بغياب المظاهر السلبية مثل العنف، أو بحضور المظاهر الإيجابية مثل الهدوء، والاستقرار، والصحة، والنماء، الخ، يمكن أن تقترب من مفهوم السلام الاجتماعي Social Peace يتكون كل مجتمع من مجموعة من البشر، مختلفون بالضرورة عن بعضهم بعض، سواء في انتمائهم الديني، أو المذهبي، أو موقعهم الاجتماعي، أو الوظيفي، ولكن يجمعهم جميعاً ما يمكن أن نطلق عليه "عقد اجتماعي"، أي التزام غير مكتوب بينهم، يتناول حقوق وواجبات كل طرف في المجتمع. الخروج علي هذا العقد يمثل انتهاكاً لحقوق طرف، وإخلالاً بالتزامات طرف آخر مما يستوجب التدخل الحاسم لتصحيح الموقف.

من هذا المنطق فإن العقد الاجتماعي هو:

1. تعبير عن حالة توازن بين الأطراف المجتمعية المختلفة في المصالح، والقوة، والإمكانات، والإرادات.
 2. يحافظ علي هذا التوازن "قوة"، ليست هي بالضرورة "قوة العضلات" أي العنف، ولكن هي -في الأساس- قوة القانون، والشرعية.
 3. يساعد علي تسوية النزاعات أو الخلافات باعتباره المرجعية التي تعود إليها الأطراف المختلفة لحل مشكلاتهم .
- يساعد ذلك علي حدوث ما نطلق عليه "التوقع". كل طرف يتوقع من الطرف الآخر سلوكاً معيناً، بناء علي ما يقع علي عاتقه من التزامات وواجبات، فإذا لم يأت بهذا السلوك، يعتبر ذلك خروجاً علي العقد الاجتماعي السائد.
- فمثلاً إذا كانت هناك التزامات تقع علي عاتق صاحب العمل تجاه العاملين، فإنه في المقابل هناك حقوق لصاحب العمل تجاه العاملين. الإخلال بأي منهما يؤدي إلي الخروج عن العقد الاجتماعي، مما يستوجب التصحيح⁹.
- هناك نوعان من العقد الاجتماعي، الأول مباشر، والثاني غير مباشر:

1. العقد الاجتماعي المباشر: هو العقد الذي تبرمه الأطراف علي نحو محدد سلفاً. مثل تحديد المكان، الزمان، التوقعات المتبادلة من جانب كل الأطراف. مثال علي ذلك عقد بناء مبني. يتوقع الطرف الأول (صاحب الأرض والفضاء وممول المشروع) من الطرف الثاني (شركة مقاولات أو حتى مقاول عادي) أن ينتهي من تشييد

⁷ / حسن أيوب : السلام الاجتماعي في الإسلام، مكتبة المصطفى الإلكترونية ، ص3.

⁸ / بدوي طه : السلام الاجتماعي والتعايش السلمي ، دار غريب للطباعة والنشر، ص12.

⁹ / حسن أيوب ، مرجع سابق ، ص28.

المبني بمواصفات محددة متفق عليها، وتجري عملية التسليم عبر مراحل زمنية محددة سلفاً. ويتوقع الطرف الثاني من الطرف الأول مقابلاً مادياً محدداً في ضوء الالتزامات المطلوبة. هكذا تكون التوقعات المتبادلة واضحة بين الطرفين .

2. العقد الاجتماعي غير المباشر. هو العقد الذي يتعلق بالقيم والمعايير والمشاعر والاتجاهات، وما هو متفق عليه ضمناً بين مختلف الأطراف، والخروج عليه يبعث علي الاستنكار. مثال علي ذلك وعد الكلمة بين الأطراف التجارية، والأمانة في العلاقات بين البائع والمشتري، وهكذا .

يتحقق السلام الاجتماعي إذا كان العقد الاجتماعي- المباشر وغير المباشر- يجري علي أرض الواقع دون أية مشكلات، ولكن يتوتر، ويضطرب، وينحرف مساره إذا لم يجر احترام العقد الاجتماعي علي أرض الواقع .

وتعرف المجتمعات ظاهرة التنوع والتعددية، تختلف المصالح، وتتباين الاتجاهات، ويختلف النظرة إلي الحاضر والمستقبل، كيف يمكن- في ضوء كل هذا- أن يتحقق السلام الاجتماعي بينهم¹⁰؟

التعدد الثقافي في السودان والسلام الاجتماعي

دخل العرب السودان عبر منافذ متعددة فمنهم من جاء من جهة الشمال من مصر ومنهم من دخل عبر البحر الأحمر ومن الهضبة الأثيوبية وهناك عرب جاءوا من تونس مروراً بتشاد، فغرب السودان هم مجموعات عرب البقارة الجبهنية الأصل والحمر وخلافها¹¹.

وتعتبر اتفاقية البقطة بين العرب وأهل السودان حدثاً مهماً في العلاقات المشتركة فالسودان – وكما هو معلوم يضم القبائل الأصلية التي لم تكن نازحة إلى السودان وهي في الشمال مجموعات النوبة وتضم الدناقلة والمحس والكنوز والسكوت وفي الجنوب تشمل القبائل النيلية ممثلة في الدينكا والنوير والشك وفي منطقة جبال النوبة نجد النوبة بجميع فروعهم وهم يمتدون في ولاية جنوب كردفان وهناك نوبة في غرب كردفان في أبو جوك وطبق ولقاوة وحمره وتلشي وكذلك نوبة الجبال الصخرية في شمال كردفان وفي دارفور نجد مجموعة الفور وفي جنوب النيل الأزرق هنالك الفونج والقمر والبرتا هذه هي القبائل السودانية الأصل. وما عداها من القبائل الأخرى التي تشاركها النسبة للسودان وتشاركها الحقوق المدنية والسياسية فهي قبائل وافرة من الجوار الأفريقي أو من الهجرات العربية خاصة وأن السودان يحاط بالعديد من الدول التي أثرت على السودان من الناحية العرقية والثقافية واكتسب السودان تنوعاً على تنوعه، وجعلته يتميز بخصائص قلما توجد في قطر آخر .

هذا وعلى الرغم من أن الديانات المختلفة ومعتقدات الأسلاف والكجور قد وجدت طريقها لمجموعات من القبائل السودانية إلا أن العلاقات بين القبائل المتجمعة من جذور متباينة قد ظل يسودها الاحترام ولم يكن الدين عندهم وإن بدت أشكاله متنوعة عنصر خلاف بل هو شأن يخص كل منهم.

وهكذا استمر الحال فعند دخول المسيحية السودان تعايشت مع الديانات المحلية دون نزاعات بل أن المسيحية لم تكن ديناً شعبياً بل كانت قاصرة على الملوك ذوي الشأن والطبقات العليا، وحينما جاء الإسلام مع العرب استفاد العرب من هذا الواقع المتسامح وكان أن تحولت الممالك المسيحية للإسلام في أريحية مما أدى لتمازج بين العرب والزنوج وبين الإسلام والديانات المحلية خاصة في السودان الشمالي – حيث يقل هذا التمازج كلما اتجهنا جنوباً إلى منطقة جبال النوبة والأنقسنا حيث تقل المؤثرات العربية الإسلامية إلى أن تختفي في منطقة جنوب السودان، هذا وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يرون أن السكان ومن ثم الثقافة السودانية يمكن تقسيمها لثلاث مجموعات حيث نجد العرب والذين ينتمون للثقافة الإسلامية والأفارقة ذوي الديانات المتعددة إضافة بالطبع للمسيحية وخليط يشكل السواد الأعظم بين العرب والأفارقة ويعتمدون على اللغة العربية ويدينون بالإسلام إلا أنه ومن واقع التقسيم اللغوي كما يشير د. جابر محمد جابر يمكن تقسيم السودان لسبع مناطق:

(1) منطقة شمال السودان:

وهذه المنطقة هي التي تسكنها قبائل النوبة والسكوت والمحس والدناقلة وتسود بينها

لغات بذات المسميات وهي تندرج تحت اسم اللغات النيلية الصحراوية وتعتبر هذه اللغات لغة أم مع انتشار اللغة العربية كلغة تخاطب مشتركة بين العرب وغيرهم وبين المجموعات الفرعية المختلفة الأعراف والألسن.

(2) منطقة شرق السودان:

وتسودها لغة البجا بلهجاتها المختلفة من همدونة وأمرار وحلفقة وحباب وهناك البشاريين والعبادة والزبيدية والذين يتحدثون العربية كلغة أم ثم أن قُرب هذه المنطقة من منطقة القرن الأفريقي وتداخل بعض قبائلها مع القبائل الأترية والأثيوبية قد زاد من التنوع والتداخل اللغوي.

(3) منطقة جبال الأنقسنا:

وهذه المنطقة تسودها لغات نيلية صحراوية كالأنقسنا ومجموعات الفونج والبرتا والقمر وكان لقرب هذه المنطقة من مناطق الفلاتة في نواحي سنار ومايرنو والشيخ طلحة من ناحية ومجموعات عرب البقارة الرُحل من ناحية ثانية قد جعل من هذه المنطقة منطقة تداخل لغوي وتسامح¹².

(4) منطقة جنوب السودان:

تتحدث المجموعات العرقية واللغوية في جنوب السودان أكثر من خمسين لغة مما جعلها تعتمد على لغة عربية مهجنة في التعامل بين المجموعات المختلفة.

¹⁰ / المرجع السابق، ص29.

¹¹ / بدوي ، مرجع سابق ، ص14.

¹² / ياسر حسن ساتي، مرجع سابق ، ص44.

إن الخصوصية الاجتماعية والثقافية لمنطقة جنوب السودان قد نتجت من إطلالها على مناطق كينيا وبيونديا وأثيوبيا وأفريقيا الوسطى وزانير ولمشاركتها تلك الدول هويتها الثقافية ولعل قفل تلك المناطق ومناطق جبال النوبة خلال الإدارة الاستعمارية للبلاد قد لعب دوراً كبيراً في احتواء المؤثرات العربية والإسلامية ووسع من الفروقات الثقافية بينها وبين باقي مناطق السودان.

(5) منطقة جبال النوبة:

تتميز هذه المنطقة بسيادة اللغة العربية كلغة مشتركة بين المجموعات المختلفة ولعل الخاصية التي تميز تلك المنطقة أنها ومن حيث العادات والتقاليد ونتيجة للهجرات الداخلية والخارجية قد شكلت منطقة تباين استناداً لتأثير المسيحية والإسلام في محيط عُرف تاريخياً بأنه ضمن حزام القبائل الوثنية في السودان.

(6) منطقة غرب السودان:

تُعد هذه المنطقة امتداداً للغات الفور والزغاوة والمساليت واللغات الأفريقية كالهوسا والفلاي وتُعد اللغة العربية الدارجة هي اللغة المشتركة بين قبائل هذه المنطقة العربية الأفريقية ويشكل الإسلام دين غالبية السكان.

(7) منطقة أواسط السودان:

والمقصود بذلك هي مناطق السودان الوسطى في ولايتي الجزيرة والنيل الأبيض حيث تسود الثقافة العربية والإسلامية ولا وجود لأي تداخل لغوي في هذه المنطقة.

نلاحظ مما تقدم إن اللغة العربية في هذا الوضع المتعدد لغوياً قد كانت أداة تواصل سواء استخدمت منفردة أو مشتركة مع اللغات المحلية إلا أن هذا الاستخدام للغة العربية لم يرافقه تغير مواز في الأنماط الثقافية أو في التركيب الأثني للمجموعات المختلفة حيث ظلت الانقسامات الحادة بين المجموعات العربية والأفريقية راسخة ولم تتمكن تلك المجموعات من بلورة مفهوم الأمة السودانية بعد¹³.

مهددات الأمن والسلام الاجتماعي في السودان:

على الرغم من أن مهددات الأمن والسلام الاجتماعي ربما تختلف من دولة إلى أخرى وفق الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي إلا أن العديد من الباحثين قد سعوا لطرح مفهوم جديد يهدف إلى صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع وهو ما سمّي بمفهوم (الحكومة الجيدة) وأطلق عليه آخرون أسلوب الحكم (الموسع). وأسماه فريق ثالث بأسلوب (الحكم الجيد) وذهب البعض الآخر إلى تبني (الحكم المتحد) والحكم الشامل والتعبير الأكثر شيوعاً أصبح يتحدث عن (الحكم الراشد) خاصة بعدما بدأت الحكومة تتسم بصفات أكثر انعزاً عن المواطنين وأكثر التصاقاً بالوظائف التنظيمية الإدارية.

إن هذا المفهوم قد كان نتاجاً للتحويلات التي صاحبت نهايات القرن الماضي والتي أمكن حصرها في الآتي:

1/ تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم وتفجر العنف بل الإبادة الدموية ليس في بلدان لم تنشر فيها عقيدة الحداثة من بلدان العالم الثالث بل من قبل العالم الغربي وعلى يد قوى كبرى.

2/ نمو الاتجاهات الأصولية المسيحية اليمينية في البلدان التي مثلت مهد التربية الليبرالية قد أدى لمراجعة المفهوم والتأكيد على محورياته لمواجهة هذه الأفكار وآثارها على الواقع السياسي والاجتماعي الغربي المعقد من وجود أقليات عرقية ودينية منها العربي والمسلم.

3/ وصول الفردية كفكرة مثالية لتحقيق حرية وكرامة الفرد إلى منعطف خطير في الواقع الليبرالي بعد أن أدى التطرف في ممارستها ووقوف الأفراد على ذواتهم الضيقة إلى تهديد التضامن الأساسي وتراجع الاهتمام بالشأن العام والصالح الخاص ولعل التحويلات التي شهدتها العديد من الدول العربية والإسلامية ويأتي السودان في مقدمة هذه الدول يمكن تلخيصها في أمرين أساسيين:

أولاً: الهوية الثقافية:

حيث تعد هذه القضية من الموضوعات الرئيسية باعتبارها تمثل الجانب الثقافي للأزمة خاصة وأن التعامل معها كان بقصور واضح مما أدى لظهور أزمة هوية بعد أن تعرضت البلاد لمحاولة التفتيت من جهة وإلى سلسلة الاختراقات الاجتماعية والفكرية والنفسية مما عرضها ويعرضها ككيان حضاري إلى التهديد والتشردم والتمزق ساعدت العوامل الخارجية في جعل هذه العناصر إلى عناصر للقضاء والصراع بدلاً عن الإنسجام¹⁴.

ثانياً: الاندماج الوطني:

ولعل الشعور بالانتماء قد تأثر كثيراً بفضل جماعات تتكلم العربية ولكنها لا تشارك العرب حسم القومي كما أن هناك جماعات ذات انتماء عربي لا تتكلم العربية فضلاً عن وجود قبائل لا تتحدث العربية ولا تحس بالانتماء العربي ولو أضفنا إلى ذلك موضوع التباين في الانتماءات الدينية ودور السياسات الاستعمارية وأنظمة الحكم الوطني بالبلاد في تعميق الهوية من خلال عدم وجود نمط اقتصادي يحفظ لجميع الشرائح حقوقها نجد أن هذه التكوينات قد أصبحت تمثل شوكة في خاصرة الوطن وابتاتت تشكل مهدداً أمنياً خطراً للبلاد.

¹³ / المرجع السابق، ص52.

¹⁴ / بدوي طه ، مرجع سابق ، ص43.

إن اهتمام الدولة بتجفيف بؤر التوتر من شأنه الحيلولة دون استثمار هذا التوتر من قبل الجهات الخارجية والتي ربما لا تريد خيراً للمجتمعات التي تسعى نحو الاستقلالية والحفاظ على هويتها الثقافية ضد التيارات الوافدة.

إن البحث عن الهوية الثقافية للأمة قد استغرق وقتاً طويلاً دون الوصول إلى نتائج حاسمة فيه، حيث ظل ما يدور في الساحة من جدل حول العربية والأفريقية والإسلام والمسيحية ودور الدين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمانية ... الخ مصدراً للنزاع بين مختلف الكيانات عبر التاريخ ولا يزال يشكل هاجساً يحول دون الانسياب التقليدي للمتماذج الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بالانتماء الوطني وهو لصيق الصلة بموضوع الهوية فمن الملاحظ أنه يعاني من ضمور واسع لعدم حسم موضوع الهوية حيث تشير العديد من الدلائل إلى أن الانتماء إلى الجهة أو المنطقة يتعاضد في مقابل الانتماء للوطن الواحد بل أن الكثير من التجمعات القبلية والأثنية على استعداد للدفاع عن ثقافتها المحلية حتى لو كان ثمن ذلك الوقوف ضد مصالح الوطن العليا. إن هذا يعني أن مفهوم المواطنة لا زال قيد التكوين وربما لا تساعد الظروف الدولية في بلورة هذا المفهوم إلا وفق أجندة تسعى لممس معالم الهوية الثقافية للأمة.

إن الامكانيات الاقتصادية الهائلة التي يزخر بها السودان والتي قلما تتوفر في أي مكان آخر من العالم تجعل منه على الدوام مطمعاً خاصة من الدول المجاورة التي تعاني من شح بالغ في الموارد الطبيعية وهي تحيط بالسودان إحاطة السوار بالمعصم مما يعني أن الشأن السوداني سيظل دائماً عرضة للتدخل والانتهاك سواء إن كان لأسباب سياسية أو غيرها وسيظل موضوع الهوية والانتماء الوطني أمراً غير قابل للحسم لأجيال مقبلة سنأتي وذلك في ظل التدخلات الثقافية والأثنية بين مجموعات السودان ونظائرها في دول أخرى مجاورة¹⁵.

دور الدين في الأمن المجتمعي والسلام الاجتماعي:

مرت الأفكار حول علاقة الدين بالنظام الاجتماعي بمخاض طويل حمل تباينات كثيرة وقد تأثر هذا المخاض خصوصاً بتجربة النهضة الأوروبية التي قللت من قدرة الدين على الصمود في عالم أصبحت العلمانية فيه مذهب للحياة وأعطى الدور الأكبر للعلم والفلسفات العصرية على أن المجتمعات الغربية نفسها انقسمت في فترات لاحقة لثلاث فئات هي:

1/ فئة ترى دوراً أساسياً للدين في قيادة الوعي الاجتماعي السياسي أو على الأقل في صياغة الشعور العام حيث هنالك من يرى أن تحول الدين من مجرد وصايا وتعاليم إلى أيولوجية ذات فعالية فكرية ومؤسسية وسلطوية.

2/ فئة تدعو إلى دين أخلاقي حدوده تكريس مشروعية القيم وعلى ضبط السلوك البشري أثناء تلبية الحاجات والرغبات.

3/ فئة تدين الدور الاجتماعي للدين وتدعو لأن يحل محله العلم أو الفلسفة أو قيم العمل.

وعلى الرغم من هذه الانقسامات فقد انتهت ثورة العلمانية للاعتقاد بقوة الباعث الديني وأهميته في تأسيس بني المجتمع حيث يرى دوركايم بأن الدين ليس أوهاماً أو بديلاً لقوى خارج فضاء العلاقات الاجتماعية وإنما هو تصورات ورموز للنسيج الاجتماعي ومن شأن وجوده أن يمنع الدوافع الأنانية ويرسي قواعد الانضباط ويجعل من الممكن إقامة علاقة متزنة بين الإنسان والإنسان وبين دوافع الفرد ودوافع الجماعة مما يمكن أن يجعل الدين ركيزة استقرار ومقوماً للهوية.

لهذا نجد أن الإسلام ومن أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع فقد سعى ابتداءً إلى تنمية الوازع الروحي في الحياة وتجسيد روح المجتمع المتضامن وبذلك يشعر الفرد بانتمائه للجماعة وهنا ينظر الإسلام إلى مصالح المجتمع الأساسية وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال وجعله وسيلة الردع هنا (حداً) يقدره الشارع الحكيم¹⁶.

وهو بهذا يرتكز على منهج متكامل لحماية المجتمع تتمثل في أبعاد ثلاثة:

1/ البعد البنائي: لحماية المجتمع المتكامل.

2/ البعد الوقائي: تحقيق الوقاية من الجريمة والتحذير منها قبل الوقوع فيها.

3/ البعد العلاجي: تحقيق الردع والجزر من الجريمة بعد أن تقع وعلاج الوضع لحماية المجتمع وإصلاح المجرم على السواء.

كما أن الإسلام يُعد من أول الديانات التي أصلت لحقوق الإنسان انطلاقاً من احترام الذات البشرية وتكريمها وبرهان ذلك على قوله تعالى: (ولقد كرّمنا بني آدم) وهو بذلك قد حاز قصب السبق على غيره من الديانات الأولى وعلى القوانين الوضعية. ومن الجلي أن هذا التناسب المبني على وحدة النشأة والطبيعة والعقيدة والمصير يشير إلى استبعاد كل تمييز بين البشر مما يمكن أن يؤدي إلى زعزعة في الأمن الاجتماعي وقد أبرزت الدساتير الأولية أنماطاً متعددة لحقوق الإنسان أرساها الإسلام من فجر الدعوة إليه وهي:

1/ حق المساواة: المساواة في الأصل الإنساني وما يترتب عليه من حقوق وواجبات والتي قدرها الإسلام باعتبارها إحدى قواعد الحرية التي تندرج تحتها الكثير من الحقوق.

2/ حق الحياة: وهي من الكليات الخمس التي أقرت بحفظها كل الأديان وعلى رأسها الإسلام حيث جعل الإسلام حق الحياة قاعدة أساسية تنبني عليها الكثير من الأحكام وجعل الاعتداء على هذا الحق بالقتل أو الاعتداء عليه جريمة شدد العقوبة عليها.

3/ الحق في العيش بأمان: إن إرساء الإسلام لقاعدة المحافظة على الحياة إنما يتدبير الأمن بكافة صورته ولا يكون العيش بأمان إلا بالمحافظة على الكليات الخمس حيث أن التعدي لأي من هذه الحقوق من شأنه فرط العقد الاجتماعي بل أصبحت المحافظة على هذه الحقوق ورعايتها عبادة وإهمالها أو العدوان عليها منكرات في الدين وكل إنسان مسئول عنها بمفرده والأمة مسئولة عنها بالتضامن.

¹⁵ / المرجع السابق، ص 44.

¹⁶ رجاء محمود أبو علام، مرجع سابق، ص 9.

هذا وعلى الرغم من تلك المبادئ السامية والأثر الكبير الذي تقوم به اللغة العربية والدين الإسلامي لتحقيق الانسجام بين المجموعات المختلفة إلا أن خصوصية كل مجموعة وطريقة انصهارها ودرجة تكيفها مع هذا الواقع ونسبة العروبة والأفريقية والإسلام والموروثات المحلية قد جعل كل قبيلة تحس أنها تختلف من الأخرى وتتميز عنها مهما دانت بالإسلام وتحدثت بالعربية حتى داخل الإقليم الواحد الشيء الذي أفرز العديد من الاختلافات في التصورات والرؤى للكون والحياة واختلاف التكيف النفسي والعقلاني ومن ثم التوجهات الفكرية والثقافية وكذلك الحياة العامة. مما يشكل تحديات كبيرة أمام موضوع الهوية ومن ثم المواطنة والذات بعدان حجر الزاوية في تحقيق الأمن المجتمعي¹⁷.

أركان السلام الاجتماعي:

هناك عدة أركان للسلام الاجتماعي في أي مجتمع، لا تتصل فقط بالتاريخ، لكنها تقترب أكثر فأكثر من الإدارة السياسية للمجتمعات .

1- الإدارة السلمية للتعددية:

تعرف المجتمعات البشرية ظاهرة التعددية الدينية والمذهبية واللغوية والإثنية . لم تعد هناك مجتمعات خالصة تضم أهل دين معين، أو مذهب معين، أو عرق معين أو لغة معينة. تحولت التعددية إلى قيمة أساسية في المجتمعات المتنوعة، بشريا ودينيا وثقافيا. التعددية في ذاتها لا تعني سوي ظاهرة اجتماعية، ويتوقف الأمر بشكل أساسي على إدارة التعددية. هناك إدارة سلمية، تحفظ للجماعات المتنوعة التي تعيش مع بعضها بعضا مساحة للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل، وهناك تعددية سلبية تقوم على اعتبار التنوع "مصدر ضعف" وليس "مصدر غناء"، يترتب على ذلك العمل بقدر المستطاع على نفي الآخر المختلف، لصالح الجماعات الأكبر عددا، أو الأكثر سلطة، أو الأوسع ثراء ونفوذاً. يؤدي ذلك إلى حروب إثنية، ومذهبية، ودينية، ويخلف وراءه قتلى وجرحى وخراب اقتصادي، والأكثر خطورة ذاكرة تاريخية تتناقلها الأجيال محملة بمشاعر الحق، وذكريات الكراهية، والرغبة في الانتقام¹⁸.

2- الاحتكام إلى القانون:

يمثل "حكم القانون" في المجتمع الحديث أحد أهم عوامل تحقيق المساواة والعدالة في العلاقات بين الأفراد، والجماعات. يعني حكم القانون عدد من النقاط الأساسية:

- 1- الأفراد متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الجنس أو الدين أو العرق.
- 2- مؤسسات العدالة، الشرطة والنيابة والمحاكم تطبق القانون على الأفراد بحيدة كاملة بصرف النظر عن موقعهم الاجتماعي، أو انتمائهم الديني، أو نفوذهم السياسي.
- 3- يكون اللجوء إلى مؤسسات العدالة ميسورا مكفولا للجميع، لا يتحمل فيه الشخص أعباء مالية تفوق إمكانياته المالية أو مستواه الثقافي .
- 4- يحاكم الشخص أمام قاضيه الطبيعي، ولا يواجه أية إجراءات استثنائية بسبب انتمائه السياسي أو الديني أو المذهبي .
- 5- تطبق مؤسسات العدالة القانون في إطار زمني معقول، يسمح لها بتداول الأمر بجدية، وفي الوقت ذاته لا يؤدي إلى إطالة أمد التقاضي على نحو يضيع حقوق المواطنين.
- 6- تنفذ الأحكام الصادرة عن مؤسسات العدالة بحزم دون تسويق أو تأخير.

هذه المعايير الأساسية التي تحكم تجسد مفهوم "حكم القانون" في المجتمع. يؤدي حضورها إلى ما يمكن أن نطلق عليه "التوقع الاجتماعي"، ويعني ذلك أن الأفراد يتوقعون نظاما قانونيا في المجتمع، يحكم علاقات بعضهم بعضا، يقوم على وضوح القوانين، وشفافية عملية التقاضي، والحرص في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية واجبة النفاذ. غياب بعض هذه المعايير أو جميعها إلى إهدار لمفهوم المساواة بين المواطنين في المجتمع، ويدفع الأفراد إلى الاستناد إلى قوانين من صنعهم، مثل البلطجة، والرشوة، وجميعها تعبر عن اهتزاز مفهوم "حكم القانون" في نفوس الأفراد، وهو ما يؤثر على السلام الاجتماعي في المجتمع .

3- الحكم الرشيد:

الحفاظ على السلام الاجتماعي في أي مجتمع يحتاج إلى حكم رشيد. كثير من القلائل والإضرابات تحدث من جراء غياب المشاركة وسرقة المال العام. من هنا يحتاج السلام الاجتماعي إلى ديمقراطية. ويعني الحكم الرشيد Good Governance مجموعة من المفاهيم الأساسية، يمكن تعريفها بإيجاز¹⁹:

- المساءلة Accountability وتعني تقديم كشف حساب عن تصرف ما. وتشمل المساءلة جانبين هما: التقييم Appraisal والثواب أو العقاب Sanction. ويعني أن يتم أولاً تقييم العمل، ثم محاسبة القائمين عليه. يكون ذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات السياسية مثل مجلس الشعب، والمؤسسات الرقابية، والصحافة، ومنظمات حقوق الإنسان، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوي النزاهة في الحياة العامة .

- الشفافية Transparency وتعني العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات في المجتمع. تساعد الشفافية في تداول المعلومات على تحقيق المساءلة الجادة حين تتوفر الحقائق أمام المواطنين في المجتمع .

¹⁷ المرجع السابق، ص10.

¹⁸ عطية محجوب ، مرجع سابق ، ص47.

¹⁹ بدوي طه ، مرجع سابق ، ص18.

- التمكين Empowerment ويعني توسيع قدرات الأفراد، ومساعدتهم على تطوير الحياة التي يعيشونها. ويشمل تمكين المواطنين وتحويلهم من "مقلدين" سلبيين إلى "مشاركين" فاعلين، يكون ذلك من خلال رفع قدراتهم، ومساعدتهم على تنمية أنفسهم، والارتقاء بنوعية الحياة .

- المشاركة Participation وتعني تشجيع الأفراد على المشاركة في العمل العام، وإزالة العقبات من أمامهم. تأخذ المشاركة عدة صور، منها المشاركة السياسية (عضوية الأحزاب، الانتخابات، الخ)، والمشاركة الاجتماعية (مؤسسات العمل الأهلي، الجهود التطوعية، الخ)، والمشاركة الثقافية (دخول الحياة الثقافية، وتقديم منتجات ثقافية في شكل كتب أو أعمال فنية، الخ).

- محاربة الفساد Corruption ويعنى سوء استخدام الموقع الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب شخصية. سيطر الفساد يلهب ظهور الناس كل يوم، في صورة شراء سلعة أكثر من ثمنها، والحرمان من خدمة يحتاجها الشخص، أو عدم الحصول على فرصة عمل لغيب الواسطة. فقد تحول الفساد إلى أداة لتسيير الحياة اليومية من خلال تحريك تروس البيروقراطية المتكلسة، وشراء الولاء، وتجنيب التابعين، وحشد الأنصار، وبناء قاعدة التأييد، وخدمة المصالح الضيقة، وهو ما يتسبب - بالضرورة- في إحداث فجوة حقيقية بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوي التوتر الاجتماعي، ولجوء بعض الفئات إلى العنف والجريمة .

4- حرية التعبير:

تعد حرية التعبير من مستلزمات عملية بناء السلام الاجتماعي في أي مجتمع. فمن الثابت أن المجتمعات تقوم على التعددية الثقافية والدينية والنوعية والسياسية، كل طرف لديه ما يشغله، وما يود تحقيقه. القاسم المشترك بين الجماعات المختلفة هو أساس بناء المجتمعات. ولا يتحقق السلام الاجتماعي دون أن تتمتع كل مكونات المجتمع من مساحات متساوية في التعبير عن آرائها، وهمومها، وطموحاتها. في مناخ عقلائي يسوده الانفتاح يمكن الاستماع إلى كل الأطراف، وتقيم كل الآراء، دون استبعاد لأحد، بهدف الوصول إلى الأرضية المشتركة التي يلتقي عندها الجميع. وقد ذهب الدستور المصري- الصادر عام 1971م- في المادة (47) إلى التأكيد على أن "حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد الذاتي والنقد البناء، ضمان لسلامة البناء الوطني". وأكدت المادة (49) علي أن "تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك". انطلاقاً من ذلك يتضح أن الدستور المصري يؤكد ليس فقط على حرية الرأي، وحرية التعبير عن الآراء المختلفة، لكنه ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك من خلال التأكيد على أن حرية التعبير ضرورية لضمان سلامة البناء الوطني. وألزم الدولة بتوفير وسائل التشجيع اللازمة لضمان حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي.

5- العدالة الاجتماعية:

تعد العدالة الاجتماعية ركناً أساسياً من أركان السلام الاجتماعي. لا يمكن أن يتحقق سلام اجتماعي في أي مجتمع إذا كانت أقلية تحتكر كل شيء، وغالبية تفقر إلى كل شيء. الصراع بين الطرفين سيكون السمة الغالبة. ولا يقتصر مفهوم العدالة الاجتماعية على المشاركة في الثروة، وتوسيع قاعدة الملكية لتشمل قطاعات عريضة من المجتمع، والحصول على نصيب عادل من الخدمات العامة، ولكن يمتد ليشمل ما يمكن أن يطلق عليه "المكانة الاجتماعية"، التي تتحقق من خلال مؤشرات واضحة مثل التعليم. وتتضمن العدالة الاجتماعية أن يحصل كل شخص على فرصة حياتية يستحقها بجهد، وعرقه، وهو ما يعني انتفاء كافة أشكال المحسوبية والواسطة، التي تعد الباب الملكي للفساد²⁰.

6- إعلام المواطن:

يحتاج المجتمع إلى إعلام تعددي، يساعده على ممارسة التعددية من ناحية، ويكشف الأمراض الاجتماعية والسياسية والثقافية بهدف معالجتها، والنهوض بالمجتمع. هنا تفرق بين نوعين من الإعلام. إعلام المواطن، وإعلام ضد المواطن. ما يحتاج إليه السلام الاجتماعي- قطاعا- هو إعلام يعزز المواطن .

يقصد بإعلام المواطن أن تجد هموم المواطن مساحة في وسائل الإعلام. وتتنوع هموم المواطن حسب موقعه الاجتماعي والديني والسياسي والثقافي في المجتمع. هناك هموم للفقراء، وهموم للمرأة، وهموم للمسيحيين، وهموم للعمال،..... الخ. من الطبيعي أن تجد كل فئات المجتمع مساحة تعبير عن همومها في وسائل الإعلام . وكلما وجد المواطن- العادي- مساحة تعبير ملائمة عن همومه في وسائل الإعلام كلما كان ذلك مؤشراً على أن الإعلام ذات طبيعة ديناميكية تفاعلية مع المواطن .

وعلى العكس مما سبق، هناك إعلام يلعب دوراً ضد ثقافة المواطنة سواء بتجاهل هموم مواطنين في المجتمع، أو بتفضيل التعبير طبقياً أو سياسياً أو ثقافياً أو دينياً عن هموم مجموعات معينة من المواطنين دون غيرهم. وقد يصل الأمر إلى أبعد من هذا حين يوظف الإعلام ذاته- كأداة صراع- سياسياً أو ثقافياً أو اقتصادياً أو دينياً، من خلال تآليب مجموعات من المواطنين على بعضهم البعض، أو نشر ثقافة البغضاء في المجتمع، أو تصوير قطاعات من البشر بصورة سلبية مما يدفع من المواطنين إلى التعامل معهم بتعالٍ غير مبرر.

7- ذاكرة العمل المشترك:

يختبر كل مجتمع أياً كانت لحظات تعثر وتراجع. المطلوب هو تجاوز هذه اللحظات بما يسمح ببناء المجتمع على أسس سليمة من التجانس، والتلاحم، والاحترام المتبادل. من هنا يحتاج المجتمع إلى تأكيد مستمر على ذاكرة العمل المشترك، تذكر لحظات الوحدة، دون أن يكون هاجس كل الأطراف هو الحديث عما يفرق الجماعة ويبعثرها.

²⁰ المرجع السابق، ص20.

هناك من يقرأ التاريخ بحثاً عن العوامل التي تدعم الوحدة. وهناك من يقرأ التاريخ بحثاً عن العوامل التي تعمق الشقاق. المطلوب هو نقل ذاكرة العمل المشترك للأجيال الصاعدة، ومهما كان من أمر المشكلات، يكون النقاش حولها من منطلق البحث عن حلول تعمق خبرة العمل المشترك²¹.

وصف مجتمع وعينة البحث:

عرّف رجاء محمود (2001) المجتمع بأنه " جميع الأفراد (أو الأشياء أو العناصر) الذين لهم خصائص واحده يمكن ملاحظتها²². ويتكون مجتمع البحث من عدد من الذين له فترة في تناول المخدرات والبالغ عددهم (420 تقريباً) بمحلية الجنيينة ، موزعين علي عدد احياء المدينة المختلفة تم اختيار (100) فرد منهم للاجابة علي اداة الدراسة

الأدوات

بما أن الدراسة تقع في مجال الدراسات النفسية والاجتماعية، وتقوم علي القياس، كان لابد من إختيار مقاييس تقي بالغرض وتقيس مُتغيرات الدراسة ، فقد أتمدت هذه الدراسة علي إستخدام استبيان (اثر المخدرات علي السلام الاجتماعي)

اثر المخدرات علي اركان السلام الاجتماعي وهي.

- عدم الاحتكام للقانون
- عدم ممارسة الحكم الراشد واركائه(المساءلة-الشفافية-توسيع قدرات الافراد-المشاركة) ومحاربة الفساد.
- حرية التعبير
- العدالة الاجتماعية
- الادارة السليمة للتعدد(التعايش-بين الجماعات)

حساب صدق الاختيار:-

لقياس صدق هذا الإختيار إستخدم الباحث أسلوب صدق المُحكّمين وذلك بعرض المقياس علي مجموعة من المحكّمين من الأساتذة ، وطلب منهم تحكيم الاستبيان من حيث مناسبة العبارات ومن حيث وضوح العبارات ،فقام المُحكّمون بتعديل بعض العبارات وكانت نسبة الاتفاق (71%) علي فقرات الاستبيان

النتائج :

يقصد بالنتائج أن يعطي الاختبار نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة تحت ظروف مماثلة .وقد تم التأكد من ثبات الاختبار بطريقة التجزئة النصفية . وكان معامل الثبات (72%) وهو معامل ثبات جيد

عرض وتحقيق فرضية الدراسة:

نص الفرض:

هنالك علاقة ارتباطية سالبة بين تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية السلام الاجتماعي.

للتحقق من الفرض أعلاه إستخدم الباحث معامل ارتباط (بيرسون) عن طريق برنامج (SPSS) والجدول رقم (1) يوضح نتائج الفرض

جدول رقم (1)

يوضح معامل الإرتباط بين درجات افراد العينة في مقياس اثار المخدرات الاجتماعية

الأبعاد	عدد أفراد العينة	معامل الإرتباط Correlation	مستوي الدلالة	الدلالة
تعاطي المخدرات والسلام الاجتماعي	100	-.051	.,01	توجد علاقة ارتباطية سالبة

حيث يلاحظ من خلال الجدول(1) أن قيمة معامل الإرتباط (-.051) وهذا يُعني وجود علاقة ارتباطية وهي سالبة.

²¹ / رجاء محمود أبو علام ، مرجع سابق ، ص65.

²² / أبو علام ، 2001م ، ص185.

مناقشة النتائج

2-2-4 تفسير ومناقشة النتائج:

يتضح من نتيجة الفرض وجود علاقة ارتباطية سالبة بين المخدرات والسلام الاجتماعي وهذا يعني ان انتشار تعاطي المخدرات يؤدي الي انخفاض السلام الاجتماعي في المجتمع.

ويرى الباحث ان تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية يؤثر سلباً علي السلام الاجتماعي من خلال عدد من الإشكاليات التي يؤدي اليها التعاطي فنجد مثلاً انتشار الجرائم والعنف: متعاطي المخدرات كثير الجرائم والعنف مما يكون له تأثير سلبي على البناء الاجتماعي للمجتمع والأسرة ومن الجرائم التي يرتكبونها القتل والإغتصاب واللواط، وكذلك ارتفاع الحوادث المرورية لدى سائقي المركبات الذين يتعاطون المخدرات وارتفاع نسبة الإنتحار الى المتعاطين بسبب ضعف الشخصية والأمراض النفسية

وبذلك ينخفض السلام الاجتماعي في المجتمع بسبب تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

التوصيات:

- 1/انشاء مراكز لتأهيل المدمنين بالولاية.
- 2/ضبط الحدود والاهتمام بالمراقبة لمنع دخول المخدرات عبر الدول المجاورة
- 3/التعاون مع المؤسسات الدينية والارشادية لتبصره باخطار المخدرات (الطرق الصوفية-الجامعات-الاندية-ولجان الاحياء)

المقترحات

- 1/دراسة علاقة المخدرات بالمشكلات الامنية بالولاية.
- 2/دراسة اثر المخدرات في التفكك الاسري.
- 3/دراسة اضرار المخدرات الاتجاهات الدينية.

REFERENCES

المراجع

- [1] القرآن الكريم
- [2] عطية محجوب : طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية مع بعض التطبيقات في المجتمع الريفي، دار جامعة عمر المختار للنشر، البيضاء، ب ط، د. ليبيا: 1994م
- [3] رجاء محمود أبو علام : مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية ، ط3 ، دار النشر للجامعات ، مصر ، 2001م
- [4] محمود خيال : الإدمان، دار الهلال للنشر، 2001م
- [5] رشا عبد الفتاح : المرأة والإدمان، مكتبة الأنجلو المصرية، 1960م
- [6] عصام مختار ساتي : المخدرات آفة العصر، الخرطوم
- [7] حلمي حوتين : الأطفال والمخدرات، دار المريخ، السعودية، 1998م
- [8] لواء شرطة/ كمال عمر بابكر: معاً لنكتشف مخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية، الخرطوم
- [9] فاروق سيد عبد السلام : سيكولوجية الإدمان، دار الكتب، القاهرة
- [10] فيصل الزراد : الإدمان على الكحول والمخدرات، دار العلم للملايين، 2007م
- [11] هاني عرموش : المخدرات إمبراطورية الشيطان، دار النفاثي، بيروت، 1993م
- [12] عادل الدمرداش : الإدمان مظهره وعلاجه، الدار الوطني للفنون والثقافة، الكويت، 1992م
- [13] بدوي طه بدوي : أهدروا المخدرات، المكتبة الثقافية، 2004م
- [14] مصطفى مجدي فرج : جرائم المخدرات، دار المطبوعات الجامعية
- [15] سعد المغربي : ظاهرة تعاطي الحشيش
- [16] عبد الله عسكر : الإدمان بين التشخيص والعلاج، مكتبة الأنجلو المصرية، 2005م
- [17] محمد خضير عباس : المخدرات ومشكلاتها، دار المتنبى للنشر الوطني، 1990م
- [18] هاني عبد السلام : علم النفس الاجتماعي، 1977م
- [19] إبراهيم نافع : كارثة الإدمان، مركز الإهرام للترجمة والنشر، 1998م
- [20] بدوي طه : السلام الاجتماعي والتعايش السلمي، دار غريب للطباعة والنشر
- [21] حسن ايوب : السلوك الاجتماعي في الإسلام، مكتبة المصطفى الإلكترونية
- [22] ياسر حسن ساتي : دليل تدريب بناء السلام، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة زانجي، مطبعة جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم، 2011م
- [23] مصطفى سويق : المخدرات والمجتمع – نظرة تكاملية، عالم المعرفة الكويت، 1996م
- [24] ل – ر – جاي : مهارات البحث التربوي ، تعريب جابر عبد الحميد جابر ، ب ط ، دار النهضة العربية ، 1993م .
- [25] لويس كوهين ولورانس مانيون : مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية ، ترجمة وليم تاووضروس عبيد وكوثر حسين كوجك ، ط1 ، دار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1990م
- [26] برتراند راسل : أسس لإعادة البناء الاجتماعي، ترجمة: إبراهيم يوسف النجار ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر
- [27] كلويدا بلاك : لن أقع في مصيدة الإدمان، لبنان، 2006م